نهاية الحرب العالمية الثانية؛ وقد شكّل بهذا منعطفاً هامّاً في السياسة اليابانية تجاه الصراع العربي ـ الاسرائيلي، والنموذج الأوضح على فعالية الاستخدام السليم للامكانات العربية. وقد ارتكز البيان الياباني على ثلاثة عناصر: ١ ـ انسحاب القوات الاسرائيلية من على كل الاراضي التي احتلتها في حرب العام ١٩٦٧؛ ٢ ـ الدعوة الى حق الفلسطينيين في تقرير المصير، وفقاً لقرارات الامم المتحدة بهذا الشأن؛ ٣ ـ الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني أساساً للوصول الى سلام عادل ودائم. وقد حمل البيان انذاراً بأن الحكومة اليابانية قد تضطر الى اعادة النظر في سياستها تجاه اسرائيل، ما لم تعمل وفقاً لهذه المبادىء الثلاثة[٦].

وتواصل التمايز الهادىء، والحذر، للتعاطي الياباني بالشأن الفلسطيني عن التعاطي الاميركي في مناقشات الامم المتحدة. فامتنعت اليابان عن التصويت، مثلما فعلت فرنسا وايطاليا، على القرار الذي عارضته الولايات المتحدة الاميركية ومعظم دول اوروبا الغربية، والذي اعترف، في العام ١٩٧٤، بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً للشعب الفلسطيني. وكذلك فعلت اليابان ازاء القرار الرقم ٣٣٧٩ للعام ١٩٧٥ الذي دان الصهيونية باعتبارها شكلاً من أشكال العنصرية، فامتنعت عن التصويت، في حين حاربت الولايات المتحدة الاميركية ذلك القرار، وما زالت تحاربه، بضراوة، وعارضته مع باقي حلفائها.

تطوّر العلاقة اليابانية ـ الفلسطينية

سمحت الحكومة اليابانية بفتح مكتب اتصال مستقل لمنظمة التحرير الفلسطينية في طوكيو، في العام ١٩٧٦، دون منحه وضعاً دبلوماسياً، بعد ان كان ممثل المنظمة، قبل ذلك، يعمل من خلال بعثة جامعة الدول العربية في طوكيو، دون وضع رسمي.

وتعويضاً عن رفض الحكومة اليابانية الاستجابة لمساع حثيثة قامت بها دول عربية عدة، وخاصة دولة الامارات العربية المتحدة، لدفعها الى توجيه دعوة رسمية لرئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، ياسر عرفات، من أجل زيارة اليابان، أوحت هذه الحكومة الى لجنة برلمانية للصداقة اليابانية ـ الفلسطينية بتوجيه الدعوة، التي تمّت تلبيتها فعلاً في ١٢/١٠/١٩٨١. وقد صادف ان تمّت تلك الزيارة بعد مرور أقل من اسبوع على اغتيال الرئيس المصري السابق، أنور السادات، في عملية استهدفت ـ كما بيّنت محاكمة القائمين بالاغتيال ـ معاقبة السادات على اخراجه مصر من حلبة الصراع العربي ـ الاسرائيلي، وابرامه تسوية مع اسرائيل في كامب ديفيد، تضمّنت اعترافاً باسرائيل، وتنازلاً لها عن الارض والحقوق الوطنية الفلسطينية، وإقامة «سلام» و«تعاون» بينها وبين مصر. وكانت اليابان تصرّفت بحذر ازاء اتفاقيتي كامب ديفيد والمعاهدة المصرية ـ الاسرائيلية؛ اذ صرّح وزير خارجيتها، حينئذٍ، بأن المعاهدة المصرية ـ الاسرائيلية يجب ان تكون خطوة أولى نحو سلام عادل، وشامل، طويل الامد، لا مجرّد اتفاقية ثنائية، منفردة. وعلى الرغم من ان رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، عرفات، الذي كان من أبرز معارضي اتفاقيتي كامب ديفيد، أثار حفيظة الولايات المتحدة الاميركية، والأوساط الصهيونية، والدوائر المؤيّدة للصهيونية، عندما لم يخف، في خطاب رسمي ألقاه في بكين عقب اغتيال السادات، وهو في طريقه الى طوكيو، ارتياحه، معتبراً ان السادات قد لقى عقاباً عادلاً أوقعه به شعب مصر جزاء تفريطه بحقوق مصر، والشعب الفلسطيني، والأمة العربية، فان اليابان تجاوزت الحرج، ولم تطلب تأجيل الزيارة، مثلاً. وهكذا التقى عرفات برئيس الحكومة اليابانية، ووزير الخارجية، وبعض البرلمانيين ورجال